



في حال ترقياها لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الشهر المقبل 740 مليون دولار تدفقات استثمارية للبورصة الكويتية

محمود صبحي



توقع تقرير المجموعة المالية هيرميس الصادر أمس ترقية السوق الكويتي لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر المقبل واوصت هيرميس المستثمرين من المؤسسات والافراد بزيادة الاوزان النسبية لأسهم السوق الكويتي ويأتي ذلك التوقع على خلفية وضع فوتسي كلا من السوقين الكويتي والمعلنة في 27 يوليو الماضي والتي تضمنت اسواق بولندا ورومانيا وبنجربيا والصين ومنغوليا لجانب السوقين الخليجين.

اوضحت هيرميس ان ادراج كل من السوقين السعودي والكويتي لا يعني بالضرورة اعلان انضمامهما ولكنها المرة الاولى التي يتم ادراجها على قائمة المراقبة منذ عامين.

تصل حصة الكويت في حالة الترقية من مؤشر فوتسي الى 0,5% وهو ما يشير الى توقعات بتدفق 740 مليون دولار من الاستثمارات الاجنبية الى البورصة الكويتية بعد الاعلان عن الترقية فيما يحصل السوق السعودي على 2,5% وهو ما يزيد تدفقات الاستثمار الاجنبي للسوق السعودي الى 2,5 مليار دولار.

عرض التقرير لتوقعاته لتدفق الاستثمارات الاجنبية الى الاسهم الكويتية والتي اقتصرت على 14 سهم فقط يتصدرها بنك الكويت الوطني مستحوذا على 0,14% من الوزن النسبي للمؤشر بتدفقات تقدر ب 209 مليون دولار يليه بيتك مستحوذا على 0,11% من الاوزان النسبية بتدفقات استثمار اجنبي متوقعة تصل الى 158 مليون دولار وثالثا سهم زين المتوقع ان يستحوذ على 0,07% من الوزن النسبي للمؤشر بتدفقات استثمار اجنبي تقدر ب 109 مليون دولار.

وعلى صعيد البنوك ضمت القائمة لجانب وطني وبيتك بنوك «بوبيان» بتدفقات استثمارية اجنبية للسهم بقيمة متوقعة تصل الى 29 مليون دولار و«برقان» بقيمة تدفقات استثمارية متوقعة تصل الى 24 مليون دولار و«وربة» بقيمة تدفقات استثمارية متوقعة تصل الى 14 مليون دولار وبنك الكويت الدولي بتدفقات

السهم	نسبة من الوزن النسبي للمؤشر	تدفعات الاستثمارية المتوقعة بالمليون دولار
بنك الكويت الوطني	0,14%	209
بيت التمويل الكويتي	0,11%	158
زين	0,07%	109
اجيلتي	0,04%	62
بنك بوبيان	0,02%	29
بنك بركان	0,02%	24
المباني	0,03%	38
هيومن سوفت	0,02%	30
كبيكو	0,01%	17
فيفا للاتصالات	0,01%	14
بنك وربة	0,01%	14
بنك الكويت الدولي	0,01%	13
مجموعة الامتياز	0,01%	14
الصناعات الوطنية	0,01%	14

توقعات هيرميس للتدفقات الاستثمارية للاسهم في حالة الترقية

6 بنوك تستحوذ على 60% من التدفقات بقيمة

450 مليون دولار

«وطني» و«بيتك» و«زين» بمقدمة الأسهم الكويتية

المستفيدة من الترقى

البيع قصير الأجل والتداول خارج البورصة الأبرز ضمن تحديات الترقى

البيع قصير الأجل والتداول خارج البورصة الأبرز ضمن تحديات الترقى

البيع قصير الأجل والتداول خارج البورصة الأبرز ضمن تحديات الترقى

البيع قصير الأجل والتداول خارج البورصة الأبرز ضمن تحديات الترقى

البيع قصير الأجل والتداول خارج البورصة الأبرز ضمن تحديات الترقى

قيمتها 13 مليون دولار اما باقي الاسهم الـ 14 غير البنوك اضافة الى زين تضمنت شركة هيومن سوفت والتي يتوقع ان تحصل على 0,02% من الوزن النسبي للمؤشر باستثمارات اجنبية اضافة متوقعة بقيمة 30 مليون دولار و«اجيلتي» التي حلت رابعا بالقائمة بتوقعات ان تستحوذ على 0,04% من الوزن النسبي بتدفقات استثمارية متوقعة تصل الى 62 مليون دولار و«المباني» بتدفقات استثمارية متوقعة 38 مليون دولار و«كبيكو» بتدفقات استثمارية متوقعة 17 مليون دولار ومجموعة الامتياز بتدفقات متوقعة 14 مليون دولار وبنفس القيمة من التدفقات لاسهم شركة الصناعات الوطنية.

وأشار التقرير الى ان هناك مجموعة من العوامل التي تراها أبحاثا لن تمنع من ترقية السوق الكويتي لمؤشر فوتسي وهي 5 عوامل حسب العوامل المحددة لجودة الاسواق المرشحة والتي نشرها فوتسي في مارس الماضي وهي: ● المرونة في التوسيع دون قيود ● الشروط والقيود على حسابات المستثمرين الاجانب

بالرغم من تحسن الأرباح شركات التأمين الإسلامية في الخليج لا تزال تواجه تحديات

صافي الدخل قبل اقتطاع الضريبة، فإنه من الميكرو جدا الإعاضة عن أخبار سارة فيما يخص القطاع ككل. هذا لأن الأرباح لا تزال موزعة بشكل غير متساو في القطاع، ولأن التوتيرة السريعة للنمو التاريخي، إلى جانب صافي الخسائر المتراكمة، لا تزال تضعف قوة رأس المال وتلحق الضرر بالأوضاع الائتمانية لعدد من الشركات في القطاع. وهذا ينطبق تحديدا على بعض شركات التكافل في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي غالبا ما تنافس نظيراتها التقليدية (غير الإسلامية) الأكبر والأكثر تنوعا في سوق مكث بشركات التأمين. إن السجل القصير لشركات التكافل في دولة الإمارات إلى جانب قلة التنوع في أعمالها يجعلها في وضع غير ملائم الآن مع اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة للوائح تنظيمية أكثر صرامة في قطاع التأمين. من جهة أخرى، ذكر التقرير ان إجمالي أقساط التأمين المجمعة لدى

شركات التأمين الإسلامية في منطقة الخليج في العام 2016 وصل إلى نحو 11 مليار دولار (استنادا إلى البيانات المتوافرة من الشركات المدرجة علنا)، ما يمثل ما بين 45% و50% من إجمالي أقساط التأمين الإسلامي العالمي. وخلال العام الماضي استحوذت المملكة العربية السعودية على نحو 87% من إجمالي أقساط التأمين الإسلامي المكتتبه في منطقة مجلس التعاون الخليجي، جاء بعدها قطاع التكافل في دولة الإمارات العربية المتحدة، بنحو 8% من إجمالي أقساط التأمين.

قال التقرير ان عدد شركات التأمين في دول الخليج كبير جدا، مشيرا الى ان العديد من هذه الشركات تنقصها وفورات الحجم للعمل بنجاح في أسواق مكتظة وذات تنافسية عالية. وأضاف التقرير: «في حين أننا شهدنا إعلان عدد صغير من الشركات في دول الخليج عن عمليات اندماج خلال العام الماضي أو نحو ذلك، لا نتوقع أن نشهد أي عمليات اندماج

في منطقة الخليج. إلا أنه وبالرغم من هذا التباطؤ، شهد صافي الدخل قبل اقتطاع الضريبة لدى الشركات المدرجة علنا في القطاع تحسنا كبيرا ووصل إلى نحو 683 مليون دولار في العام 2016، من نحو 274 مليون دولار في العام 2015، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى رفع الأسعار في المملكة العربية السعودية بعد تطبيق التسعيرة الاكتوارية. ويغض النظر عن التحسن الكبير في إجمالي

شركات التأمين الإسلامية في منطقة الخليج في العام 2016 وصل إلى نحو 11 مليار دولار (استنادا إلى البيانات المتوافرة من الشركات المدرجة علنا)، ما يمثل ما بين 45% و50% من إجمالي أقساط التأمين الإسلامي العالمي. وخلال العام الماضي استحوذت المملكة العربية السعودية على نحو 87% من إجمالي أقساط التأمين الإسلامي المكتتبه في منطقة مجلس التعاون الخليجي، جاء بعدها قطاع التكافل في دولة الإمارات العربية المتحدة، بنحو 8% من إجمالي أقساط التأمين.

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان نشاط سوق العقار في الكويت شهد تقلبات خلال النصف الأول من العام 2017 مع استقرار الأسعار. وذكر التقرير انه وعلى الرغم من تلك التقلبات، فإنه قد تحسن كثيرا مقارنة بالنصف الثاني من 2016، ولكنه ظل متديبا بمقارنة سنوية منخفضا 10% مقارنة بالعام الماضي. وقد ظهر معظم التحسن جليا في قطاع العقار السكني، حيث ساهم ذلك في دعم استقرار أسعار سوق العقار في النصف الأول من 2017. وأضاف التقرير ان سوق العقار شهد تباطؤا في النشاط خلال شهر يونيو والذي عادة ما يكون نتيجة بدء فصل الصيف وحلول شهر رمضان، فقد تراجع قيمة المبيعات في يونيو بواقع 14,6% على أساس سنوي لتصل إلى 163,6 مليون دينار. ويعزى هذا التراجع السنوي غالبا إلى ضعف نشاط قطاعي العقار الاستثماري والتجاري في تلك الفترة، إلا أن قطاع العقار السكني قد حافظ على قوة نشاطه على الرغم من وجود عوامل موسمية، ما ساهم في التخفيف من حدة ذلك الضعف. ولا تزال مؤشرات أسعار العقار قريبة من متوسطها لفترة الستة أشهر باستثناء مؤشر أسعار الأراضي السكنية الذي تراجع قليلا. من جانب آخر، أوضح التقرير ان نشاط العقار السكني حافظ على قوة أدائه، ما ساهم في دعم النشاط خلال شهر يونيو، حيث تحدد الإقبال على القسائم السكنية، فقد ارتفعت المبيعات السكنية بنسبة 15,7% على أساس سنوي لتصل قيمتها الإجمالية إلى 102 مليون دينار إثر تسجيل 308 صفقات. وقد بلغت مبيعات القسائم المسجلة زيادة بلغت 85% عن العام الماضي. وتتركز معظم النشاط في منطقتي أبو ظفيرة والسلام، وقد بلغ عدد القسائم

السكنية المباعة 757 قسيمة في النصف الأول من 2017 مقارنة بـ 629 قسيمة بيعت في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد حافظت أسعار المنازل السكنية على ثباتها رغم تراجع أسعار الأراضي السكنية قليلا. فقد استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 151,8 نقطة في يونيو دون تغيير يذكر خلال الشهر، مسجلا أيضا وتيرة تراجع عن العام الماضي منذ ثلاثة عشر شهرا بواقع 7,7% على أساس سنوي. وتراجع مؤشر أسعار الأراضي السكنية إلى 162,9 نقطة في يونيو مقابل 168,0 نقطة في مايو، وذلك نتيجة بيع 49 قسيمة بأسعار أقل نسبيا من أسعار السوق، وظلت وتيرة تراجع عن العام الماضي ثابتة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية عند 10% إلى 12% على أساس سنوي. وما زال نشاط قطاع العقار الاستثماري متديبا على الرغم من الانتعاش الذي شهده في شهر مايو. فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 50,8 مليون دينار، متراجعا بواقع 2,3% التي تراجعت بواقع 2,3% في يونيو على أساس سنوي متماسبة بصورة ملحوظة مع نشاط وأسعار سوق العقار. وسجل قطاع العقار التجاري أضعف نشاط من بين القطاعات وذلك منذ شهر أكتوبر من العام 2016، ليلج إجمالي مبيعاته 10,9 ملايين دينار فقط، فقد تم تسجيل أربع صفقات في يونيو كانت أكبرها قسيمة تجارية في منطقة القبلة بقيمة 4,95 ملايين دينار.

تراجعت قيمة المبيعات في يونيو بواقع 14,6% على أساس سنوي لتصل إلى 163,6 مليون دينار

«السكني» حافظ على قوته.. أما «الاستثماري» والتجاري فسجلا ضعفاً في النشاط

السكنية المباعة 757 قسيمة في النصف الأول من 2017 مقارنة بـ 629 قسيمة بيعت في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد حافظت أسعار المنازل السكنية على ثباتها رغم تراجع أسعار الأراضي السكنية قليلا. فقد استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 151,8 نقطة في يونيو دون تغيير يذكر خلال الشهر، مسجلا أيضا وتيرة تراجع عن العام الماضي منذ ثلاثة عشر شهرا بواقع 7,7% على أساس سنوي. وتراجع مؤشر أسعار الأراضي السكنية إلى 162,9 نقطة في يونيو مقابل 168,0 نقطة في مايو، وذلك نتيجة بيع 49 قسيمة بأسعار أقل نسبيا من أسعار السوق، وظلت وتيرة تراجع عن العام الماضي ثابتة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية عند 10% إلى 12% على أساس سنوي. وما زال نشاط قطاع العقار الاستثماري متديبا على الرغم من الانتعاش الذي شهده في شهر مايو. فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 50,8 مليون دينار، متراجعا بواقع 2,3% التي تراجعت بواقع 2,3% في يونيو على أساس سنوي متماسبة بصورة ملحوظة مع نشاط وأسعار سوق العقار. وسجل قطاع العقار التجاري أضعف نشاط من بين القطاعات وذلك منذ شهر أكتوبر من العام 2016، ليلج إجمالي مبيعاته 10,9 ملايين دينار فقط، فقد تم تسجيل أربع صفقات في يونيو كانت أكبرها قسيمة تجارية في منطقة القبلة بقيمة 4,95 ملايين دينار.

تراجعت قيمة المبيعات في يونيو بواقع 14,6% على أساس سنوي لتصل إلى 163,6 مليون دينار

«السكني» حافظ على قوته.. أما «الاستثماري» والتجاري فسجلا ضعفاً في النشاط

السكنية المباعة 757 قسيمة في النصف الأول من 2017 مقارنة بـ 629 قسيمة بيعت في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد حافظت أسعار المنازل السكنية على ثباتها رغم تراجع أسعار الأراضي السكنية قليلا. فقد استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 151,8 نقطة في يونيو دون تغيير يذكر خلال الشهر، مسجلا أيضا وتيرة تراجع عن العام الماضي منذ ثلاثة عشر شهرا بواقع 7,7% على أساس سنوي. وتراجع مؤشر أسعار الأراضي السكنية إلى 162,9 نقطة في يونيو مقابل 168,0 نقطة في مايو، وذلك نتيجة بيع 49 قسيمة بأسعار أقل نسبيا من أسعار السوق، وظلت وتيرة تراجع عن العام الماضي ثابتة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية عند 10% إلى 12% على أساس سنوي. وما زال نشاط قطاع العقار الاستثماري متديبا على الرغم من الانتعاش الذي شهده في شهر مايو. فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 50,8 مليون دينار، متراجعا بواقع 2,3% التي تراجعت بواقع 2,3% في يونيو على أساس سنوي متماسبة بصورة ملحوظة مع نشاط وأسعار سوق العقار. وسجل قطاع العقار التجاري أضعف نشاط من بين القطاعات وذلك منذ شهر أكتوبر من العام 2016، ليلج إجمالي مبيعاته 10,9 ملايين دينار فقط، فقد تم تسجيل أربع صفقات في يونيو كانت أكبرها قسيمة تجارية في منطقة القبلة بقيمة 4,95 ملايين دينار.



الاستثماري في ظل الظروف الراهنة، إذ تشكل مبيعات الشقق الاستثمارية 61% من إجمالي صفقات القطاع. وظل مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المباني الاستثمارية ثابتا في يونيو، فقد بلغ المؤشر 190,1 نقطة متراجعا بواقع 5,6% فقط على أساس سنوي، متحسنا عن معدلات التراجع المرتفعة التي سجلها العام الماضي. وأصبحت مستويات التضخم الإسكاني وأسعار الاستثمار متماسبة بعد أن تمت مراجعة بيانات التضخم مؤخرا، إذ لم يظهر تراجع الإيجار السكني الذي نجم عن ارتفاع الشقق الشاغرة وتباطؤ وتيرة نشاط السوق إلا مؤخرا. وأثبتت بيانات التضخم بعد مراجعتها أن الإيجارات السكنية التي تراجعت بواقع 2,3% في يونيو على أساس سنوي متماسبة بصورة ملحوظة مع نشاط وأسعار سوق العقار. وسجل قطاع العقار التجاري أضعف نشاط من بين القطاعات وذلك منذ شهر أكتوبر من العام 2016، ليلج إجمالي مبيعاته 10,9 ملايين دينار فقط، فقد تم تسجيل أربع صفقات في يونيو كانت أكبرها قسيمة تجارية في منطقة القبلة بقيمة 4,95 ملايين دينار.

تراجعت قيمة المبيعات في يونيو بواقع 14,6% على أساس سنوي لتصل إلى 163,6 مليون دينار

«السكني» حافظ على قوته.. أما «الاستثماري» والتجاري فسجلا ضعفاً في النشاط

السكنية المباعة 757 قسيمة في النصف الأول من 2017 مقارنة بـ 629 قسيمة بيعت في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد حافظت أسعار المنازل السكنية على ثباتها رغم تراجع أسعار الأراضي السكنية قليلا. فقد استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 151,8 نقطة في يونيو دون تغيير يذكر خلال الشهر، مسجلا أيضا وتيرة تراجع عن العام الماضي منذ ثلاثة عشر شهرا بواقع 7,7% على أساس سنوي. وتراجع مؤشر أسعار الأراضي السكنية إلى 162,9 نقطة في يونيو مقابل 168,0 نقطة في مايو، وذلك نتيجة بيع 49 قسيمة بأسعار أقل نسبيا من أسعار السوق، وظلت وتيرة تراجع عن العام الماضي ثابتة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية عند 10% إلى 12% على أساس سنوي. وما زال نشاط قطاع العقار الاستثماري متديبا على الرغم من الانتعاش الذي شهده في شهر مايو. فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 50,8 مليون دينار، متراجعا بواقع 2,3% التي تراجعت بواقع 2,3% في يونيو على أساس سنوي متماسبة بصورة ملحوظة مع نشاط وأسعار سوق العقار. وسجل قطاع العقار التجاري أضعف نشاط من بين القطاعات وذلك منذ شهر أكتوبر من العام 2016، ليلج إجمالي مبيعاته 10,9 ملايين دينار فقط، فقد تم تسجيل أربع صفقات في يونيو كانت أكبرها قسيمة تجارية في منطقة القبلة بقيمة 4,95 ملايين دينار.

شركة المشروعات السياحية

تعلم

عن رغبتها في طرح موقع لتسيير وسيلة انتقال ترويحية خدمات عربات الحنطور لرواد منتزه الخيران

فعلى الراغبين من المختصين في هذا المجال التقدم للحصول على كراسة الشروط من مبنى مركز المعلومات بجوار مطعم سلطان على شارع الخليج العربي، وذلك نظير مبلغ مالي 30 د.ك (ثلاثون دينار كويتي فقط لاغير) غير مسترد ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 2017/8/9 وحتى تاريخ أقصاه يوم الخميس الموافق 2017/8/24 علماً بأن آخر موعد لتقديم عطاءات المزايدة بمبنى مركز المعلومات يوم الخميس الموافق 2017/8/24 الساعة الواحدة ظهراً.

للاستفسار مركز المعلومات 25627230
www.kuwaittourism.com
@tecq8

شركة المشروعات السياحية
Touristic Enterprises Company



التفاصيل الكاملة على موقع الانباء